

القرض الفلاحي للمغرب
ملخص بيان المعلومات

إصدار سندات اقتراض تأبعية - المبلغ الإجمالي للعملية: 1.000.000.000 درهم

شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ت" سندات تابعة غير مدرجة بسعر قابل للتعديل	شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ت" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل	شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ت" سندات تابعة غير مدرجة بسعر قابل للتعديل
المبلغ الأقصى للشطر	1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم
عدد السندات	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
المدة	7 سنوات	7 سنوات	7 سنوات	7 سنوات	7 سنوات
سعر الفائدة الاسمي	سعر قابل للتعديل سنوياً. استناداً إلى السعر الكامل 52 أسبوعاً (السعر النقدي)، والمحدد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 2.37% . تُضاف إليه منحة المجازفة التي تتراوح ما بين 100 نقطة أساس أي بنسبة تبلغ ما بين 3.17% و 3.37% في النسبة السنة الأولى.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 2.37% . تُضاف إليه منحة المجازفة التي تتراوح ما بين 80 و 100 نقطة أساس أي بنسبة تبلغ ما بين 3.81% و 4.01% .	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 3.01% . بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 80 و 100 نقطة أساس أي ما بين 3.81% و 4.01% .	سعر قابل للتعديل سنوياً. استناداً إلى السعر الكامل 52 أسبوعاً (السعر النقدي)، والمحدد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 2.37% . تُضاف إليه منحة المجازفة التي تتراوح ما بين 80 و 100 نقطة أساس أي بنسبة تبلغ ما بين 3.17% و 3.37% في النسبة السنة الأولى.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 3.01% . بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 80 و 100 نقطة أساس أي ما بين 3.81% و 4.01% .
منحة المجازفة	ما بين 80 و 100 نقطة أساس	ما بين 80 و 100 نقطة أساس	ما بين 80 و 100 نقطة أساس	ما بين 80 و 100 نقطة أساس	ما بين 80 و 100 نقطة أساس
قيمة الإصدار	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
تداول السندات	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	قابلة للتداول بالتراضي (خارج البورصة)
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان
السداد	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"

الشطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل	الشطر "ح" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	الشطر "خ" سندات تابعة غير مدرجة بسعر قابل للتعديل	الشطر "د" سندات تابعة غير مدرجة بسعر ثابت	الشطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل	الشطر "ح" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت
المبلغ الأقصى للشطر	1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم
عدد السندات	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
المدة	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
سعر الفائدة الاسمي	سعر قابل للتعديل سنوياً. استناداً إلى السعر الكامل 52 أسبوعاً (السعر النقدي)، والمحدد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 2.37% . تُضاف إليه منحة المجازفة التي تتراوح ما بين 90 و 110 نقطة أساس أي بنسبة تبلغ ما بين 3.27% و 3.47% في النسبة السنة الأولى.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 3.32% . بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 90 و 110 نقطة أساس أي ما بين 4.22% و 4.42% .	سعر قابل للتعديل سنوياً. استناداً إلى السعر الكامل 52 أسبوعاً (السعر النقدي)، والمحدد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 2.37% . تُضاف إليه منحة المجازفة التي تتراوح ما بين 90 و 110 نقطة أساس أي بنسبة تبلغ ما بين 3.27% و 3.47% في النسبة السنة الأولى.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 3.32% . بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 90 و 110 نقطة أساس أي ما بين 4.22% و 4.42% .	سعر قابل للتعديل سنوياً. استناداً إلى السعر الكامل 52 أسبوعاً (السعر النقدي)، والمحدد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 2.37% . تُضاف إليه منحة المجازفة التي تتراوح ما بين 90 و 110 نقطة أساس أي بنسبة تبلغ ما بين 3.27% و 3.47% في النسبة السنة الأولى.
منحة المجازفة	ما بين 90 و 110 نقطة أساس	ما بين 90 و 110 نقطة أساس	ما بين 90 و 110 نقطة أساس	ما بين 90 و 110 نقطة أساس	ما بين 90 و 110 نقطة أساس
تداول السندات	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	قابلة للتداول بالتراضي (خارج البورصة)
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان
قيمة الإصدار	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
السداد	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و"د"، ثم الشطرين "ب" و"ث"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "ا" و"ت"

مدة الاكتتاب: من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمعنيين على النحو الوارد في بيان المعلومات

شركاء في الاستشارة المالية	المستشار المالي والمنسق العام للعملية
  	
الهيئة المكلفة بتسجيل العملية في البورصة ومحل المخابرة بشأن الخدمات المالية	الهيئة المكلفة بالتوظيف، قائد نقابة التوظيف
    	

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقاً لمقتضيات منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 والصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق

الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 20 شتنبر 2017 تحت المرجع رقم VI/EM/027/2017.

تنبيه

تم التأشير على بيان المعلومات المتعلق بإصدار سندات إقراض تابعة للقرض الفلاحي للمغرب من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 20 شتنبر 2017

نصّ بيان المعلومات الكامل موضوع رهن إشارة العموم في كلّ وقت في المقر الرئيسي للقرض الفلاحي للمغرب بمقره الاجتماعي بساحة العلويين ص.ب.49-10000 أو متوفر لدى المستشارين الماليين :

- Atlas Capital Finance :88، زنقة المراكشي، حي هيبودروم - الدار البيضاء .
(الهاتف : 05.22.23.76.02).
 - Capital Trust Finance :50، شارع الراشدي - الدار البيضاء . (الهاتف : 05.22.46.63.50).
 - Valoris Corporate Finance :355، طريق الجديدة - الدار البيضاء .
(الهاتف : 05.22.23.97.60).
- كما يُوضع رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma
- كما يُمكن الاطلاع عليه في المقر الرئيسي لبورصة الدار البيضاء و في الموقع الإلكتروني للبورصة .

I- تقديم العملية

1. أهداف العملية

ومن خلال هذا البرنامج، يهدف القرض الفلاحي للمغرب إلى مواجهة تحديات خطة التنمية الاستراتيجية مع تجديد التزامه في إطار مهمته في مجال الخدمة العامة. إن الغرض الرئيسي من إصدار السندات الثانوية هو:

- تمويل ودعم العالم القروي برمته، وبشكل أكثر تحديدا قطاع الزراعة والصناعة الزراعية؛
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الراهنة وبالتالي تعزيز النسب الاحترازية (الملاءة والسيولة).

2. هيكلية العملية

يصلّ المبلغ الإجمالي لعملية الإصدار الواردة في بيان المعلومات إلى 1.000.000.000 درهم. وسيتمّ تقسيمه على 8 أشرطة:

- الشطر 'أ': سعر قابل للتعديل سنوياً، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتمّ سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهمّ مبلغاً إجمالياً بقيمة 1.000.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ب': سعر ثابت، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتمّ سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهمّ مبلغاً إجمالياً بقيمة 1.000.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ت': سعر قابل للتعديل سنوياً، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتمّ سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهمّ مبلغاً إجمالياً بقيمة 1.000.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ث': سعر ثابت، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتمّ سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهمّ مبلغاً إجمالياً بقيمة 1.000.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ج': سعر قابل للتعديل سنوياً، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتمّ سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهمّ مبلغاً إجمالياً بقيمة 1.000.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ح': سعر ثابت ومدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتمّ سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهمّ مبلغاً إجمالياً بقيمة 1.000.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'خ': سعر قابل للتعديل سنوياً، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتمّ سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهمّ مبلغاً إجمالياً بقيمة 1.000.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'د': سعر ثابت، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتمّ سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهمّ مبلغاً إجمالياً بقيمة 1.000.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.

لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يتعدى المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر الثمانية السالفة الذكر 1.000.000.000 درهم.

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمعنيين على النحو الوارد في بيان المعلومات.

الهدف من وراء حصر الاكتتاب فقط على المستثمرين المؤهلين حسب القانون المغربي هو تسهيل عملية إدارة الاكتتاب داخل السوق الأولي. في حين يبقى في مقدور أي مستثمر يرغب في اقتناء سندات أن يشتريها من السوق الثانوي.

3. معلومات حول السندات المُقرر إصدارها

تنبيه
 ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر 'أ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، مُدرجة في بورصة الدار البيضاء بسعر قابل للتعديل.

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	1.000.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	11 أكتوبر 2017
تاريخ الاستحقاق	11 أكتوبر 2024
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 80 و100 نقطة أساس

سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.
 خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 13 شتنبر 2017 أي 2.37% ويزداد هذا المعدل بنسبة 80 إلى 100 نقاط أساسية كمنحة مجازفة. أي بنسبة تبلغ ما بين 3.17% و 3.37%

سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 6 أكتوبر 2017 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.

و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة المجازفة المحددة (نسبة 80 إلى 100 نقاط أساسية) خلال السنة الأولى للإصدار.
 ويتم إبلاغ البورصة من قبل القرض الفلاحي للمغرب قبل ما لا يقل عن 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة وسيتم نشرها في جريدة إعلان رسمية ضمن نفس الإطار الزمني .

في حالة عدم توفر السعر المرجعي مباشرة على منحنى مؤشر السوق الثانوية، سوف يتم تحديد من قبل التكامل الخطي للمدتين المؤطرتين لمدة **52** أسبوعا (قاعدة النقدية).
 وسيتم ذلك التكامل الخطي بعد تحويل النسبة الحسابية الموافقة لمدة أكبر من **52** أسبوع للنسبة النقدية المعادلة له.

طريقة حساب المعدل المرجعي:
 صيغة الحساب هي:

$$((\text{معدل اكتوبري} + 1) \wedge (\text{ك} / \text{العدد الدقيق للأيام} *)) - 1) \times 360 / \text{ك} ;$$
 حيث ك: نضج المعدل الاكتوبري أكبر من 52 أسبوعا.
 * العدد الدقيق للأيام: 365 أو 366 يوما.

ال فوائد
 يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 11 أكتوبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 11 أكتوبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق

	بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الإسمية * السعر الإسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ج' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعاً لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.
بند الاستيعاب التماثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'أ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق. يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالاً وفوائداً، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً للقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأتمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة لموضوع هذا القرض.
المحافظة على رتبة السلف	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
ضمان السداد	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.
التنقيط	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر "أ" قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر "أ".
تداول السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر "أ"، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 06 أكتوبر 2017 بمقصورة السندات تحت الشريط OCAMG.
إدراج السندات	وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.
مسطرة الإدراج الأول	سيتم الإدراج في الحصة "أ" من خلال إدراج مباشر طبقاً للمادتين 1.2.22 و 1.2.6 من النظام العام لبورصة القيم.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون

التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاككتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاككتاب.

القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة التجارية للرباط

المحكمة المختصة

خصائص سندات الشطر 'ب': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، مُدرجة في بورصة الدار البيضاء بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليز) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	درهم 1.000.000.000
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	11 أكتوبر 2017
تاريخ الاستحقاق	11 أكتوبر 2024
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 80 و100 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتمادا على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 3.01%، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 80 و100 نقطة أساسية. أي ما بين 3.81% و 4.01%. تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 7 سنوات تعين او تحسب من المنحنى الثانوي من سندات الخزينة. سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 06 أكتوبر 2017 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع ، أي في 11 أكتوبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 11 أكتوبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة لتقانيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعاً لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.
بند الاستيعاب التامثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر ' ب ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.

رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأ تمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر " ب " قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد يفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر " ب ".
إدراج السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر " ب "، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 06 أكتوبر 2017 بمقصورة السندات تحت الشريط OCAMH . وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.
مسطرة الإدراج الأول	سيتم الإدراج في الحصة " ب " من خلال إدراج مباشر طبقا للمادتين 1.2.22 و 1.2.6 من النظام العام لبورصة القيم.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكثلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر 'ت': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر قابل للتعديل

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	درهم 1.000.000.000
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	11 أكتوبر 2017
تاريخ الاستحقاق	11 أكتوبر 2024
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 80 و 100 نقطة أساس
	سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.

خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة نشرها بنك المغرب بتاريخ 13 شتنبر 2017 أي 2.37% ويزداد هذا المعدل بنسبة 80 إلى 100 نقاط أساسية كمنحة مجازفة. أي بنسبة تبلغ ما بين 3.17% و 3.37% سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 06 أكتوبر 2017 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.

سعر الفائدة الاسمي

و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناتج بمنحة المجازفة المحددة (نسبة 80 إلى 100 نقاط أساسية) خلال السنة الأولى للإصدار. سيقوم القرض الفلاحي للمغرب بنشر سعر الفائدة المعدل في جريدة اعلان رسمية 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة.

في حالة عدم توفر السعر المرجعي مباشرة على منحنى مؤشر السوق الثانوية، سوف يتم تحديد من قبل التكامل الخطي للمدتين المؤطرتين لمدة 52 أسبوعا (قاعدة النقدية). وسيتم ذلك التكامل الخطي بعد تحويل النسبة الحسابية الموافقة لمدة أكبر من 52 أسبوع للنسبة النقدية المعادلة له.

طريقة حساب المعدل المرجعي

صيغة الحساب هي:

$$((\text{معدل اكتوبري} + 1) \wedge (\text{ك} / \text{العدد الدقيق للأيام} *)) - 1) \times 360 / \text{ك} ;$$

حيث ك: نضج المعدل الاكوتواري أكبر من 52 أسبوعا.

* العدد الدقيق للأيام: 365 أو 366 يوما.

يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 11 أكتوبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 11 أكتوبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي :
(القيمة الاسمية * السعر الاسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).

الفوائد

مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات

طريقة التخصيص

يسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).	
تسدّد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعاً لجميع الديون الأخرى.	سداد الرأسمال
يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.	السداد المبكر
لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'ت' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.	بند الاستيعاب التماثلي
يخضع الرأسمال والفوائد لبدن التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالاً وفوائداً، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً للقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.	رتبة السلف
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأتمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة لموضوع هذا القرض.	المحافظة على رتبة السلف
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.	ضمان السداد
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.	التنقيط
تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر "ت" قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد يفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر "ت".	تداول السندات
طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.	تمثيل حاملي السندات
القانون المغربي	القانون المطبق
المحكمة التجارية للرباط	المحكمة المختصة

خصائص سندات الشطر 'ث': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج بيورصة الدار البيضاء)، بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكبير) و المقيدة في حسابات لدى المخربين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	درهم 1.000.000.000
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	11 أكتوبر 2017
تاريخ الاستحقاق	11 أكتوبر 2024
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 80 و100 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماد على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما أعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 3.01%، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 80 و100 نقطة أساسية. أي ما بين 3.81% و 4.01%. تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 7 سنوات تعين او تحسب من المنحنى الثانوي من سندات الخزينة. سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 06 أكتوبر 2017 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 11 أكتوبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 11 أكتوبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.
بند الاستيعاب التمثالي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'ث' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.

رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا لقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأ تمتح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمتح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر 'ث' قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر 'ث'.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاككتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر 'ج': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، مُدرجة ببورصة الدار البيضاء، بسعر قابل للتعديل سنوياً

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	درهم 1.000.000.000
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	11 أكتوبر 2017
تاريخ الاستحقاق	11 أكتوبر 2027
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 90 و 110 نقطة أساس
	سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.
	خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعاً (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 13 شتنبر 2017 أي 2.37% ويزداد هذا المعدل بنسبة 90 إلى 110 نقاط أساسية كمنحة مجازفة. أي بنسبة تبلغ ما بين 3.27% و 3.47% .
سعر الفائدة الإسمي	سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 06 أكتوبر 2017 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
	و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعاً (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة المجازفة المحددة (90 إلى 110 نقاط أساسية) خلال السنة الاولى للإصدار.
	ويتم إبلاغ البورصة من قبل القرض الفلاحي للمغرب قبل ما لا يقل عن 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة وسيتم نشرها في جريدة إعلان رسمية ضمن نفس الإطار الزمني.
طريقة حساب المعدل المرجعي	في حالة عدم توفر السعر المرجعي مباشرة على منحنى مؤشر السوق الثانوية، سوف يتم تحديد من قبل التكامل الخطي للمدتين المؤطرتين لمدة 52 أسبوعاً (قاعدة النقدية). وسيتم ذلك التكامل الخطي بعد تحويل النسبة الحسابية الموافقة لمدة اكبر من 52 أسبوعاً للنسبة النقدية المعادلة له. صيغة الحساب هي: (معدل اكتوبري + 1) ^ (ك / العدد الدقيق للأيام *) (1 - 1/360)ك ؛ حيث ك: نضج المعدل اكتوبري أكبر من 52 أسبوعاً. * العدد الدقيق للأيام: 365 أو 366 يوماً.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنوياً في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 11 أكتوبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 11 أكتوبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)،

ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).	
تسدّد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعاً لجميع الديون الأخرى.	سداد الرأسمال
يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.	السداد المبكر
لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشرط 'ج' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق. يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالاً وفوائداً، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً للقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.	بند الاستيعاب التماثلي
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأداء لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة لموضوع هذا القرض.	رتبة السلف
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة. لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.	المحافظة على رتبة السلف
تعتبر السندات التابعة المخصصة للشرط "ج" قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشرط 'ج'.	ضمان السداد
سيتم إدراج السندات التابعة من الشرط "ج"، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويُحدّد تاريخ إدراجها في 06 أكتوبر 2017 بمقصورة السندات تحت الشريط OCAMI.	التنقيط
وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للشرط "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للشرط "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتاب المتعلقة بهذه الحصص.	تداول السندات
سيتم الإدراج في الحصة "ج" من خلال إدراج مباشر طبقاً للمادتين 1.2.6 و 1.2.22 من النظام العام لبورصة القيم.	إدراج السندات
طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للشرط من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكثلة السندات من أجل قدره سنة	مسطرة الإدراج الأول
	تمثيل حاملي السندات

ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة التجارية للرباط

المحكمة المختصة

خصائص سندات الشطر ' ح ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات مُدرجة ببورصة الدار البيضاء بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكبير) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	درهم 1.000.000.000
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	11 أكتوبر 2017
تاريخ الاستحقاق	11 أكتوبر 2027
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 90 و 110 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماد على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما أعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي 3.32%، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 90 و110 نقطة أساسية. أي ما بين 4.22% و 4.42%. تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 10 سنوات تعالين او تحسب من المنحنى الثانوي من سندات الخزينة. سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 06 أكتوبر 2017 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 11 أكتوبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 11 أكتوبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.
بند الاستيعاب التمثالي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'ح' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.

رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبيد التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأ تمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر " ح " قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر " ح ".
إدراج السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر " ح "، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويُحدّد تاريخ إدراجها في 06 أكتوبر 2017 بمقصورة السندات تحت الشريط OCAMJ . ولإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.
مسطرة الإدراج الأول	سيتم الإدراج في الحصة " ح " من خلال إدراج مباشر طبقا للمادتين 1.2.22 و 1.2.6 من النظام العام لبورصة القيم.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر ' خ ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر قابل للتعديل سنويا

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	درهم 1.000.000.000
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	11 أكتوبر 2017
تاريخ الاستحقاق	11 أكتوبر 2027
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 90 و 110 نقطة أساس
	سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.

خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 13 شتنبر 2017 أي 2.37% ويزداد هذا المعدل بنسبة 90 إلى 110 نقاط أساسية كمنحة مجازفة. أي بنسبة تبلغ ما بين 3.27% و 3.47

سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 06 أكتوبر 2017 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.

و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة المجازفة المحددة (90 إلى 110 نقاط أساسية) خلال السنة الاولى للإصدار. سيقوم القرض الفلاحي للمغرب بنشر سعر الفائدة المعدل في جريدة اعلان رسمية 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة.

في حالة عدم توفر السعر المرجعي مباشرة على منحنى مؤشر السوق الثانوية، سوف يتم تحديد من قبل التكامل الخطي للمدتين المؤطرتين لمدة 52 أسبوعا (قاعدة النقدية). وسيتم ذلك التكامل الخطي بعد تحويل النسبة الحسابية الموافقة لمدة أكبر من 52 أسبوع للنسبة النقدية المعادلة له.

صيغة الحساب هي:

$$((\text{معدل اکتواري} + 1) \wedge (\text{ك} / \text{العدد الدقيق للأيام} *)) - 1) \times 360 / \text{ك} ;$$

حيث ك: نضج المعدل الاکتواري أكبر من 52 أسبوعا.

* العدد الدقيق للأيام: 365 أو 366 يوما.

يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 11 أكتوبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 11 أكتوبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).

مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)،

ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).	
تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.	سداد الرأسمال
يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة لموضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.	السداد المبكر
لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشرط 'خ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق. يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالاً وفوائداً، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً للقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.	بند الاستيعاب التماثلي
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأتمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة لموضوع هذا القرض.	رتبة السلف
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة. لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.	المحافظة على رتبة السلف
تُعدّ سندات الشطر 'خ' قابلة للتداول بالتراضي (غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد يفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشرط "خ".	ضمان السداد التنقيط
طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكافة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.	تداول السندات
	تمثيل حاملي السندات
	القانون المطبق
	القانون المغربي
	المحكمة المختصة
	المحكمة التجارية للرباط

خصائص سندات الشطر 'د': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	درهم 1.000.000.000
العدد الأقصى للسندات المصدرة	سند تابعي 10.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 28 شتنبر إلى 02 أكتوبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	11 أكتوبر 2017
تاريخ الاستحقاق	11 أكتوبر 2027
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 90 و 110 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماد على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما اعلن عنه بنك المغرب يوم 13 شتنبر 2017 أي % 3.32، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 90 و110 نقطة أساسية. أي ما بين % 4.22 و % 4.42. تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 10 سنوات تعابن او تحسب من المنحى الثانوي (الأساس الاكوتواري). سوف يتم نشر سعر الفائدة الاسمي في موعد لا يتجاوز 06 أكتوبر 2017 من قبل القرض الفلاحي للمغرب في جريدة اعلانات رسمية.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 11 أكتوبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 11 أكتوبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الراسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدمة الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الراسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.
بند الاستيعاب التماثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'د' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الراسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ

<p>المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكننين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض لفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.</p>	
<p>يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأ تمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.</p>	<p>المحافظة على رتبة السلف</p>
<p>لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة. لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.</p>	<p>ضمان السداد التنقيط</p>
<p>تعدّ سندات الشطر ' د ' قابلة للتداول بالتراضي (غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر " د " .</p>	<p>تداول السندات</p>
<p>طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.</p>	<p>تمثيل حاملي السندات</p>
<p>القانون المغربي</p>	<p>القانون المطبق</p>
<p>المحكمة التجارية للرباط</p>	<p>المحكمة المختصة</p>

4. قائمة التبادل

سيتم إدراج الشرائح «أ» و«ب» و«ج» و«ح» على مقصورة السندات من بورصة الدار البيضاء.

06 أكتوبر 2017	تاريخ دخول البورصة
الشطر 'أ': OCAMG الشطر 'ب': OCAMH الشطر 'ج': OCAMI الشطر 'ح': OCAMJ	الرمز
بالمزاد	التفاوض
الإدراج المباشر	إجراءات الإدراج الأول
Valoris Securities	إنشاء مركزية أوامر الاكتتاب
M.S.IN.	المسؤول عن تسجيل المعاملات في البورصة

5. الجدول الزمني للعملية

الأجل	المراحل	الترتيب
20/09/2017	توصل بورصة الدار البيضاء بملف كامل عن العملية	1
20/09/2017	إصدار بورصة الدار البيضاء للإشعار بالموافقة	2
20/09/2017	توصل بورصة الدار البيضاء ببيان المعلومات مؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل	3
21/09/2017	نشر الإعلان المتعلق بإدراج السندات المصدرة بنشرة الإدراج	4
22/09/2017	نشر مقتطف بيان المعلومات	5
28/09/2017	فتح مرحلة الاكتتاب	6
29/09/2017 قبل 12:00	إغلاق ميكرومحتل لفترة الاكتتاب	7
02/10/2017	استلام نتائج بورصة الدار البيضاء قبل الساعة 12:00 ظهرا في حالة الإغلاق المبكر لفترة الاكتتاب	8
02/10/2017	إغلاق مرحلة الاكتتاب	9
04/10/2017	استقبال بورصة الدار البيضاء للنتائج العملية و سعر الفائدة الاسمي قبل الساعة 12.00 صباحا	10
06/10/2017	نشر الفائدة المحددة في جريدة اعلان رسمية	11
06/10/2017	إدراج السندات تسجيل العملية في البورصة الإعلان عن نتائج العملية بنشرة الإدراج	12
11/10/2017	التسليم/التسديد	13
11/10/2017	نشر نتائج العملية في جريدة اعلان رسمية	14

6. الشركة الموظفة والوسطاء الماليون

العنوان	الإسم	أصناف الوسطاء الماليون
ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط	القرض الفلاحي للمغرب	المستشار والمنسق العام للعملية
88، زنقة المراكشي - حي هيبودروم - 20100 الدار البيضاء	Atlas Capital Finance	الشركاء في الاستشارة المالية
50، شارع الراشدي - الدار البيضاء	Capital Trust Finance	
355 طريق الجديدة - الدار البيضاء	Valoris Corporate Finance	
شارع الجيش الملكي، مركب الحبوس، الطابق الخامس - برج B - الدار البيضاء	Valoris Securities	الهيئة الموظفة، قائد نقابة التوظيف ومركز أوامر الاكتتاب
88، زنقة المراكشي - حي هيبودروم - 20100 الدار البيضاء	Atlas Capital Bourse	الهيئة المكلفة بالتوظيف، شركاء في قيادة نقابة التوظيف
50، شارع الراشدي - الدار البيضاء	Capital Trust ecurities	
ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط	القرض الفلاحي للمغرب	الهيئة المكلفة بالتوظيف
عمارة زنيث، إقامة توفيق، سيدي معروف - الدار البيضاء	M.S.IN.	المؤسسة التي تسهر على الخدمات المالية للمصدر، والمكلفة بتسجيل العملية في البورصة

II - تقديم القرض الفلاحي للمغرب

1. معلومات عامة

اسم الشركة	القرض الفلاحي للمغرب
المقر الرئيسي	ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط
الهاتف/الفاكس	19 82 20 0537 إلى 26 الهاتف: 32 78 70 0537 الفاكس:
الموقع الإلكتروني	www.creditagricole.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة.
تاريخ التأسيس	04/12/1961
تاريخ تحويلها إلى شركة مجهولة	18 دجنبر 2003 بعد نشر الظهير الشريف رقم 1-03-221 الصادر بتاريخ 16 من رمضان 1424 والذي سُمي بظهير إصلاح القرض الفلاحي والذي على غرارهِ تمّ تحويل مؤسسة القرض الفلاحي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة.
مدة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	/ الرباط 58873 السجل التجاري
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
أغراض الشركة	<p>وفقاً للمادة 3 من القانون الداخلي للقرض الفلاحي للمغرب، تتجلى أهداف هذه الشركة في:</p> <p>1. المهمة الأساسية:</p> <p>تتجلى المهمة الأساسية للقرض الفلاحي المغربي في تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي بهدف:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تسهيل وصول المزارعين إلى وسائل استغلال حديثة ومُدرة للأرباح. ▪ تعبئة المدخرات الوطنية لصالح التنمية القروية. ▪ تطوير الخدمات المصرفية لدى المزارعين والمناطق الريفية من خلال تقديم خدمات بنكية مناسبة. ▪ دعم إنشاء المشاريع الزراعية من خلال تحسين حصولها على القروض. ▪ تعزيز الاستشارة والخبرة لصالح المزارعين لزيادة إنتاجهم. ▪ تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال إدخال الصناعة الزراعية والتسويق. ▪ دعم الاقتصاد الاجتماعي للإنتاج والخدمات المرتبطة بالاقتصاد القروي. <p>كما يُمكن أن تكون الشركة مسؤولة على جميع المهام التي تهَم الشأن الوطني أو الإقليمي المرتبط بالفلاحة وبالتنمية القروية.</p> <p>2. مهام الخدمة العامة:</p> <p>يضمّن القرض الفلاحي للمغرب لصالح الدولة وفقاً لقرارات الحكومة، مهام الخدمة العامة عبر تنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة 4 من القانون رقم 15-99.</p> <p>لهذا الغرض، يُمكن للشركة عقد اتفاقيات مع الدولة لتنفيذ عمليات بدأتها هذه الأخيرة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد القروي، والدعم أو الأنشطة الزراعية.</p> <p>تُحدّد هذه الاتفاقيات القطاعات، المستفيدين، الشروط، الأحكام بالإضافة إلى الموارد ويمكن أن تتضمن على وجه الخصوص العمليات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ اتفاقيات تمويل الاستغلال الزراعي بشقيه، الصغير والمتوسط ويُمكن أن تمتد إلى الاستغلالات الزراعية الكبرى في الحالات التي تحددها النصوص التنظيمية. ▪ الاتفاقيات الضرورية لإعادة جدولة القروض الممنوحة للمزارعين في الظروف الاستثنائية. ▪ جميع العمليات، المساعدات، الأقساط أو أسعار الفائدة المقررة من قبل الدولة.

<p>3. العمليات البنكية الشاملة: يُمكن للبنك أن يقوم كما جرت عليه العادة بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف الحامل للقانون رقم 1-93-147 والصادر بتاريخ 15 محرم 1414 (6 يوليوز 1993) والمتعلق بممارسة نشاط المؤسسات الانتمائية ومراقبتها ونظامها الأساسي.</p> <p>4. عمليات أخرى: يُمكن للبنك عموماً القيام بجميع العمليات البنكية، المالية، التجارية، والصناعية والمنقولة والغير المنقولة ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بغرضها كشركة والتي من شأنها تسهيل التنمية.</p>	
<p>استناداً إلى شكلها القانوني، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب باعتبارها شركة مساهمة بمجلس إدارة جماعي ومجلس مراقبة لمقتضيات القانون رقم 95/17 المتعلق بالشركات المساهمة كما تمّ تعديله بالقانون رقم 20-05 الصادر 23 مايو 2008 و القانون 78/12 الصادر 21 يناير 2016 و الخاص بشركات المساهمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قانون الإصلاح 15-99 للقرض الفلاحي للمغرب. • الظهير الشريف رقم 1-14-193 من 24 دجنبر 2014 بإصدار قانون 103-12 على المؤسسات المالية والهيئات المماثلة. من خلال العملية التي تُشكل موضوع بيان المعلومات هذا، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب: • الظهير الشريف رقم 1-93-212 من 21 شتنبر 1993 كما تمّ تعديله بالقانون رقم 01-23، 05-36 و 05-44. • 06. • اللائحة العامة للهيئة المغربية لسوق الرساميل • الظهير الشريف رقم 1-96-246 من 9 يناير 1997، القانون رقم 35-96 على إنشاء مستودع مركزي والمؤسسة لنظام التسجيل العام حساب بعض القيم (بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 43-02) • اللوائح العامة للإيداع المركزي موافق بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 932-98 من 16 أبريل 1998 والمعدلة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة رقم 1961-01 من 30 أكتوبر 2001 والمعدل بموجب الأمر رقم 01/1961 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4286 بتاريخ 24 ديسمبر 2001 والقرار رقم 05/77 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 5300 بتاريخ 17 مارس 2005. • الظهير الشريف رقم 1-93-211 من 21 سبتمبر 1993 الخاص ببورصة الدار البيضاء ، كما تمّ تعديله بالقوانين 34-96، 29-00، 01-52، 06-45، 43-09 و الأمر رقم 08-1268 في 7 يوليوز 2008؛ • والنظام العام لبورصة الدار البيضاء الموافقة بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 1268-1208 في 7 يوليو 2008، والتي تستكمل بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 10-1156 من 7 ابريل 2010 و 14-30 من 6 يناير 2014 ورقم 16-1955 من 4 يوليو 2016. • منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل • من خلال العملية اصدار شهادات الإيداع: • القانون 35-94 على بعض سندات الدين القابلة للتداول كما تمّ تعديله وتتميمه بالقانون 33-06. • وعلى قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 من 9 أكتوبر 1995 الخاص ببعض الأوراق المالية بصيغتها المعدلة بموجب المراسيم 00-692، 01-1311 و 02-2232. 	<p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على الشركة</p>
<p>500 676 227 4 درهم مكونة من 42 276 765 سهم بقيمة إسمية قدرها 100 درهم.</p>	<p>رأسمال الشركة بتاريخ 31/08/2017</p>
<p>يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة وخاصة الأنظمة الأساسية ومحاضر الجموع العامة وتقارير المفوضين والمستندات المحاسبية والقانونية التي ينص القانون على تبليغها بمقر القرض الفلاحي للمغرب.</p>	<p>الوثائق القانونية</p>
<p>يخضع القرض الفلاحي للمغرب للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).</p>	<p>النظام الضريبي</p>
<p>المحكمة التجارية الرباط</p>	<p>المحكمة المختصة في حالة حدوث نزاع</p>

2. معلومات حول رأسمال القرض الفلاحي للمغرب

بتاريخ 31 أغسطس 2017، تشكل رأسمال القرض الفلاحي للمغرب كما يلي:

31 أغسطس 2017			المساهمون
من حقوق التصويت %	من الرأسمال %	عدد الأسهم	
75.2%	75%	31 780 365	الدولة المغربية
7.4%	7%	3 134 311	MAMDA
7.4%	7%	3 134 311	MCMA
10%	10%	4 227 678	CDG
100%	100%	42 276 765	المجموع

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

3. هيكل مساهمات القرض الفلاحي للمغرب

مجموع أسهم التي يحتفظ بها القرض الفلاحي للمغرب في 30/06/2017 هو 35 مساهمة لقيمة إجمالية صافية 516 مليون درهم مغربي، (يتوافق مع القيمة الدفترية في الملخص الإجمالي للقرض الفلاحي للمغرب).

رأس مال 30/06/2017 (درهم '000)	% حصة مساهمة القرض الفلاحي	قطاع الأعمال	شركة
580 238			الزراعة
160 000	0,98%	الصناعات الزراعية	SONACOS
66 800	0,01%	الصناعات الزراعية	COMAPRA
40965	0,24%	زراعة	SNDE
300	0,00%	زراعة	SOGETA
190 173	0,38%	زراعة	SUNABEL
50 000	0,39%	الصناعات الزراعية	SOCIETE LAITIERE DU NORD
0	0,00%	الصناعات الزراعية	FRUMAT
1 000	32,99%	زراعة	AGRO-CONCEPT
71 000	20,00%	زراعة	HALIOPOLIS
7 986 108			البنوك و المالية
36 376	99,66%	بنك الأعمال	HOLDAGRO
125 000	100,00%	شركة القروض زراعية	TAMWIL ALFELLAH
75 000	0,73%	بنك	DAR ADDAMANE
40 060	22,18%	صناديق الاستثمار	AGRAM INVEST
54 600	15,87%	صناديق الاستثمار	IGRANE
1 000	18,00%	شركة تسيير	REGIONAL GESTION
150 000	7,17%	صناديق الاستثمار	FOND D'INVESTISSEMENT DE L'ORIENTAL
2 000	12,50%	شركة تسيير	FIROGEST
7 500	100,00%	صناديق الاستثمار	TARGA
120 000	0,28%	تعهد لأسواق	FINEA
37 450	0,48%	تأمين	SMAEX
50 000	100,00%	شركة القروض الاستهلاكية	ASSALAF AL AKHDAR
11 600	100,00%	شركة تسيير	CAM GESTION
10 000	80,00%	شركة تسيير	MSIN
58 800	5,88%	بنك	SGFG
6 432 900	0,12%	بنك	AFREXIMBANK
283 057	11,88%	صناديق الاستثمار	ALTERMED MAGRHEB
290 764	4,00%	بورصة	BOURSE DE CASABLANCA
200 000	51,00%	بنك	AL AKHDAR BANK
129 700			الخدمات
11 500	18,00%	الخدمات	INTERBANK
20 000	1,80%	الخدمات	MAROCLEAR
0	0,00%	الخدمات	SWIFT
98 200	10,18%	الخدمات	CENTRE MONETIQUE INTERBANCAIRE
399 245			أخرى
358 245	4,62%	تخطيط	SONADAC
10 000	100,00%	أرشفة	GCAMDOC
31 000	16,13%	الخدمات	CASA PATRIMOINE

4. أنشطة القرض الفلاحي للمغرب

1.5.1. تطور المنتجات الائتمانية

تطورت المنتجات الائتمانية لعملاء القرض الفلاحي للمغرب على النحو التالي خلال السنوات المحددة في الجدول:

بالآف الدراهم	2014	2015	Δ%	2016	Δ%	يونيو 2017 (مؤقتة)	Δ%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة (1) من مجموع الميزانية %	7 477	8 053	7,71%	6 429	-20,17%	5 907	-8,12%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة بالاطلاع	133	382	>100%	388	1,61%	1 381	>100%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة لأجل	7 344	7 671	4,46%	6 041	-21,25%	4 526	-25,08%
ودائع الزبائن (2) من مجموع الميزانية %	61 194	64 085	4,72%	66 342	3,52%	63 179	-4,77%
حسابات تحت الطلب دائنة	25 716	29 347	14,12%	32 406	10,42%	32 768	1,12%
حسابات الادخار	9 096	9 885	8,67%	10 762	8,87%	10 916	1,43%
ودائع لأجل	24 510	23 467	-4,25%	21 406	-8,78%	18 185	-15,05%
حسابات أخرى دائنة	1 871	1 386	-25,93%	1 769	27,61%	1 310	-25,92%
مجموع الديون (1) + (2)	68 671	72 139	5,05%	72 771	0,88%	69 086	-5,06%

Source : CAM

2.5.1. تطور القروض

تطورت القروض لعملاء القرض الفلاحي للمغرب على النحو التالي خلال السنوات المحددة في الجدول:

بالآف الدراهم	2014	2015	Δ%	2016	Δ%	يونيو 2017 (مؤقتة)	Δ%
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة (1) من مجموع الميزانية %	1 123	2 123	89,05%	510	-75,99%	352	-30,99%
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة بالاطلاع	116	165	42,57%	493	>100%	334	-32,17%
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة لأجل	1 008	1 958	94,21%	17	-99,13%	18	3,53%
مستحقات على الزبائن (2) من مجموع الميزانية %	60 586	62 533	3,21%	65 503	4,75%	64 331	-1,79%
قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	22 614	22 896	1,25%	23 949	4,60%	24 180	0,96%
قروض التجهيز	16 878	17 337	2,72%	18 394	6,10%	18 677	1,54%
قروض عقارية	16 081	15 810	-1,69%	15 197	-3,88%	15 901	4,64%
قروض أخرى	5 012	6 490	29,49%	7 963	22,70%	5 573	-30,02%
مجموع القروض (1) + (2)	61 709	64 656	4,78%	66 013	2,10%	64 683	-2,02%

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

تنبيه

يتم عرض البيانات المالية للبنك والبيانات المالية الموحدة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 من قبل إدارة القرض الفلاحي للمغرب ولم تخضع بعد للمراجعة المحدودة من قبل مدققي الحسابات.

III - معطيات مالية

1. حساب العائدات و التكاليف

Δ%	يونيو 2017 (مؤقتة)	يونيو 2016	Δ%	2016	Δ%	2015	2014	(000' درهم)
-68,66%	2 166	6 912	-50,70%	9 999	-27,38%	20 282	27 931	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
12,60%	1 981 854	1 760 035	-9,05%	3 809 978	4,08%	4 189 082	4 024 898	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
-83,72%	21 930	134 723	-24,69%	206 411	6,40%	274 076	257 593	فوائد وعائدات مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية
38,74%	30 025	21 642	>100%	23 407	-42,85%	9 873	17 274	عائدات على سندات الملكية
5,81%	203 914	192 720	8,45%	379 922	6,64%	350 306	328 486	عمولات على تقديم خدمات
0,62%	489 692	486 667	>100%	902 006	-29,56%	246 661	350 151	عائدات بنكية أخرى
4,87%	2 729 581	2 602 700	4,74%	5 331 723	1,68%	5 090 281	5 006 333	عائدات الاستغلال البنكي
9,14%	125 587	115 075	-9,28%	235 669	-14,09%	259 772	302 388	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-27,69%	422 547	584 366	-14,11%	1 168 081	9,95%	1 360 035	1 236 975	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
25,85%	108 975	86 590	-12,99%	187 882	-5,62%	215 933	228 791	فوائد وتكاليف مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المصدرة
>100%	361 135	109 058	54,13%	290 330	-32,26%	188 369	278 091	تكاليف بنكية أخرى
13,76%	1 018 244	895 089	-7,02%	1 881 963	-1,08%	2 024 109	2 046 245	تكاليف الاستغلال البنكي
0,22%	1 711 337	1 707 611	12,51%	3 449 760	3,58%	3 066 172	2 960 088	صافي الإيرادات المصرفية
>100%	864	111	-98,03%	4 481	>100%	227 051	574	عائدات الاستغلال غير البنكية
-63,47%	17 246	47 212	42,40%	74 408	27,45%	52 253	41 000	تكاليف الاستغلال غير البنكية
1,60%	491 549	483 798	5,34%	1 027 733	6,09%	975 631	919 646	تكاليف المستخدمين
1,78%	13 913	13 669	1,39%	31 043	-0,22%	30 616	30 683	الضرائب والرسوم
7,41%	233 177	217 098	9,84%	428 213	7,41%	389 868	362 973	تكاليف خارجية
4,29%	22 422	21 500	-10,61%	45 712	12,88%	51 138	45 302	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
-0,61%	94 001	94 574	0,57%	177 846	2,80%	176 844	172 020	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
2,94%	855 061	830 639	5,32%	1 710 547	6,11%	1 624 096	1 530 624	التكاليف العامة للاستغلال
-38,42%	470 030	763 310	17,17%	1 276 667	10,65%	1 089 607	984 764	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
1,79%	421 131	413 745	>100%	1 149 305	-41,84%	275 846	474 312	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
>100%	102 217	39 156	-73,14%	121 000	>100%	450 400	125 073	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
-18,32%	993 377	1 216 212	40,26%	2 546 971	14,63%	1 815 853	1 584 149	إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
24,97%	416 454	333 236	>100%	1 106 827	-38,53%	496 610	807 846	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
>100%	50 605	16 418	-56,62%	31 972	27,63%	73 695	57 740	تحصيل الديون الهالكة
-86,39%	48 748	358 268	90,35%	360 224	65,87%	189 247	114 091	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
-27,14%	515 806	707 922	97,36%	1 499 023	-22,47%	759 551	979 677	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
12,67%	362 322	321 582	10,84%	621 338	-28,55%	560 572	784 566	الأرباح الجارية
34,57%	15 342	11 401	22,00%	24 305	7,30%	19 923	18 567	عائدات غير جارية
38,66%	73 902	53 299	1,45%	166 302	-10,56%	163 928	183 283	تكاليف غير جارية
8,61%	303 763	279 684	15,07%	479 342	-32,80%	416 568	619 850	الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
9,90%	107 422	97 742	>100%	171 321	-57,58%	80 380	189 500	الضرائب على النتيجة
7,91%	196 341	181 941	-8,38%	308 021	-21,88%	336 188	430 350	صافي الأرباح للسنة المالية

2. الملخص الاجمالي

درهم (000')	2014	2015	Δ%	2016	Δ%	يونيو 2017 (موقتة)	Δ%
القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة تحت الطلب لأجل	1 914 156	2 355 323	23,05%	2 013 090	3,35%	2 080 437	-14,53%
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة تحت الطلب لأجل	1 123 228	2 123 017	89,01%	509 632	-30,99%	351 719	-75,99%
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة تحت الطلب لأجل	115 619	165 380	43,04%	492 694	-32,17%	334 183	>100%
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة تحت الطلب لأجل	1 007 609	1 957 637	94,29%	16 938	3,53%	17 536	-99,13%
حقوق على الزبناء	60 585 976	62 532 632	3,21%	65 503 226	-1,79%	64 330 865	4,75%
قروض الخزينة وقروض الإستهلاك	22 614 266	22 895 889	1,25%	23 949 464	0,96%	24 180 450	4,60%
قروض التجهيز	16 878 287	17 336 598	2,72%	18 393 711	1,54%	18 676 692	6,10%
قروض عقارية	16 081 121	15 810 017	-1,69%	15 196 640	4,64%	15 901 028	-3,88%
قروض أخرى	5 012 302	6 490 127	29,48%	7 963 411	-30,02%	5 572 695	22,70%
أوراق مالية للتجارة و استثمارية قابلة للتداول	7 636 735	7 013 526	-8,16%	12 976 826	7,32%	13 926 849	85,03%
سندات الخزينة وقيم مماثلة	196 904	1 170 013	>100%	1 008 955	>100%	3 590 650	-13,77%
سندات الدين الأخرى	101 385	202 444	99,68%	314 185	>100%	673 928	55,20%
سندات الملكية	7 338 447	5 641 068	-23,13%	11 653 686	-17,09%	9 662 270	>100%
أصول أخرى	2 353 919	3 944 192	67,56%	3 338 867	9,60%	3 659 418	-15,35%
سندات الاستثمار	6 378 980	6 322 573	-0,88%	-	-	-	-100 %
سندات الخزينة وقيم مماثلة	6 378 980	6 322 573	-0,88%	-	-	-	-100 %
سندات الدين الأخرى	-	-	-	-	-	-	-
سندات المساهمة و استعمالات مماثلة	357 943	375 957	5,03%	414 924	24,42%	516 250	10,36%
ديون ثانوية	1 400	1 400	-	1 400	-	1 400	-
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار	387 012	373 214	-3,57%	366 659	-0,14%	366 163	-1,76%
أصول ثابتة غير ملموسة	2 270 715	2 089 340	-7,99%	3 730 043	-0,51%	3 711 122	78,53%
أصول ثابتة ملموسة	83 010 063	87 131 174	4,96%	88 854 665	0,10%	88 944 222	1,98%
مجموع الأصول	83 010 063	87 131 174	4,96%	88 854 665	0,10%	88 944 222	1,98%

Δ%	يونيو 2017 (مؤقتة)	Δ%	2016	Δ%	2015	2014	(000' درهم)
							القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
-8,12%	5 907 127	-20,17%	6 429 106	7,71%	8 053 452	7 477 039	ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
>100%	1 380 979	1,61%	388 154	>100%	381 993	132 872	تحت الطلب
-25,08%	4 526 148	-21,25%	6 040 953	4,46%	7 671 459	7 344 166	لأجل
-4,77%	63 178 642	3,52%	66 342 161	4,73%	64 085 301	61 193 799	ودائع الزبناء
1,12%	32 768 349	10,42%	32 405 879	14,12%	29 347 113	25 716 189	حسابات دائنة عند الطلب
1,43%	10 915 560	8,87%	10 761 961	8,67%	9 885 022	9 096 226	حسابات التوفير
-15,05%	18 184 682	-8,78%	21 405 803	-4,26%	23 467 271	24 510 287	ودائع لأجل
-25,92%	1 310 051	27,61%	1 768 518	-25,93%	1 385 895	1 871 097	حسابات أخرى دائنة
22,64%	7 451 931	13,58%	6 076 374	-11,45%	5 349 675	6 041 511	أوراق مديونية مصدرية
22,64%	7 451 931	13,58%	6 076 374	-11,45%	5 349 675	6 041 511	أوراق مديونية قابلة للتداول مصدرية
-	-	-	-	-	-	-	اقتراضات سنديوية مصدرية
-	-	-	-	-	-	-	أوراق مديونية أخرى مصدرية
>100%	3 375 732	10,47%	1 188 619	10,78%	1 075 917	971 188	خصوم أخرى
5,72%	672 014	-30,33%	635 677	38,92%	912 384	656 774	مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف
-	-	-	-	-	-	-	مخصصات احتياطية مقننة
-	7 157	-	7 157	-	7 157	7 157	إعانات، صناديق عمومية مخصصة وصناديق الضمان الأخرى
2,17%	1 870 238	19,94%	1 830 531	65,16%	1 526 221	924 079	ديون تابعة
-	-	-	-	-	-	409 428	فوارق إعادة التقييم
13,71%	2 057 364	24,31%	1 809 343	0,86%	1 455 506	1 443 120	أقساط مرتبطة بالأسمال
-	4 227 677	-	4 227 677	10,72%	4 227 677	3 818 248	الأسمال
-	-	-	-	-	-	-180 000	المساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
-	-	-100,00%	-	-	101 696	-588 192	مرحل من جديد (-/+)
-	-	-	-	-	-	405 562	صافي الأرباح في انتظار التخصيص (+/-)
-36,26%	196 341	-8,38%	308 021	-21,88%	336 188	430 350	صافي الأرباح للسنة المالية (-/+)
0,10%	88 944 222	1,98%	88 854 665	4,96%	87 131 174	83 010 063	مجموع الخصوم

IV- معطيات مالية موطضة حسب المعايير الدولية

1. حساب العائدات و التكاليف الموطد

درهم (000)	2014	2015	Δ%	2016	Δ%	يونيو 2016	يونيو 2017 (موقفة)	Δ%
الفوائد و منتجات موازية	4 409 698	4 626 008	4,91%	4 195 183	-9,31%	1 983 325	2 094 596	5,61%
الفوائد و مصاريف موازية	1 777 551	1 865 835	4,97%	1 624 832	-12,92%	802 978	672 743	-16,22%
هامش على الفائدة	2 632 147	2 760 173	4,86%	2 570 351	-6,88%	1 180 346	1 421 853	20,46%
الحوافز " على المنتوجات "	337 068	364 672	8,19%	415 089	13,83%	203 959	232 882	14,18%
الحوافز على المصاريف	85	910	>100%	13 121	>100%	1414	4 480	>100%
الهامش على الحوافز	336 983	363 762	7,95%	401 968	10,50%	202 545	228 402	12,77%
الربح او الخسارة الصافية على الالات المالية بقيمتها الصافية عن كل نتيجة	34 369	47 447	38,05%	62 657	32,06%	24 109	36 209	50,19%
الربح او الخسارة الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع	244 263	144 498	-40,84%	803 801	>100%	466 743	175 180	-62,47%
نتيجة للأنتشطة الأسواق المالية	209 894	191 946	-8,55%	866 458	>100%	490 852	211 389	-56,93%
منتجات من أنشطة أخرى	39 830	39 302	-1,33%	22 482	-42,80%	1 188	40 708	>100%
مصاريف من أنشطة أخرى	167 761	123 782	-26,22%	166 817	34,77%	63 517	86 283	35,84%
المنتوج البنكي الصافي	3 051 093	3 231 401	5,91%	3 694 442	14,33%	1 811 415	1 816 068	0,26%
المصاريف العامة للاستغلال	1 449 370	1 551 423	7,04%	1 649 657	6,33%	792 364	818 785	3,33%
المبالغ المالية الموجهة لاستهلاك الديون و انخفاض قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة	257 244	257 803	0,22%	288 550	11,93%	166 235	145 877	-12,25%
الناتج الصافي للاستغلال	1 344 479	1 422 176	5,78%	1 756 234	23,49%	852 816	851 407	-0,17%
تقييم الخطر	553 081	621 280	12,33%	903 620	45,44%	406 545	270 872	-33,37%
مصاريف الاستغلال	791 399	800 896	1,20%	852 614	6,46%	446 272	580 535	30,09%
حصة الارباح الصافية من اسهم الشركات الموضوعه رهن المعادلة	265	7 933	>100%		-100, %			
الارباح و الخسائر من الاصول الاخرى	86 255	2 277	-97,36%	57 455	>100%	31 058	39 312	26,58%
التغيرات في قيم فوارق الامتلاك				227				
الناتج قبل احتساب الضرائب	705 408	790 687	12,09%	794 932	0,54%	477 329	541 222	13,39%
الضرائب على الارباح	183 778	244 118	32,83%	253 137	3,69%	134 318	183 170	36,37%
النتيجة الصافية	521 630	546 569	4,78%	542 006	-0,83%	343 012	358 052	4,38%
الفوائد الهامشية	8 614	6 010	-30,23%	16 799	>100%	16 262	10 293	-36,70%
حصة المجموعة	513 016	540 559	5,37%	525 206	-2,84%	326 749	347 758	6,43%

2. الملخص الاجمالي الموطن

Δ%	يونيو 2017 (مؤقتة)	Δ%	2 016	Δ%	2 015	2 014	(000) درهم
3,38%	2 083 843	-14,47%	2 015 655	23,07%	2 356 670	1 914 829	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشبكات البريدية
-9,21%	6 522 155	>100%	7 183 537	29,43%	25 163	19 441	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
							أدوات التغطية المشتقة
28,76%	7 710 839	-16,11%	5 988 478	-7,59%	7 138 551	7 724 959	الأصول المالية المتوفرة للبيع
-53,97%	289 515	-70,57%	629 030	88,83%	2 137 242	1 131 828	القروض و السومات على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات الشبيهة لها
-1,38%	66 451 976	5,41%	67 379 907	3,84%	63 920 009	61 557 837	القروض و السومات على الزبائن
							فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
				-1,15%	6 359 088	6 433 002	حسابات التوفير الموضوعه إلى أجل
17,37%	98 721	-56,05%	84 108	>100+%	191 355	41 781	أصول الضرائب الواجبة الأداء
3,08%	228 235	21,57%	221 425	34,86%	182 133	135 053	أصول الضرائب المؤجلة الأداء
-21,06%	1 126 606	4,78%	1 427 178	22,57%	1 362 032	1 111 194	حسابات تسوية الوضعية، و أصول اخرى
							أصول غير جارية موجهة للتقويت
						13 207	المساهمة في شركات موضوعة رهن المعادلة
23,07%	2 363 109	-16,44%	1 920 197	>100%	2 297 969	1 098 249	الاستثمار العقاري
-0,64%	4 018 139	36,11%	4 043 909	2,33%	2 971 062	2 903 398	الموجودات
0,43%	76 227	-6,51%	75 903	-11,15%	81 191	91 380	الممتلكات العينية
	306 908	0,58%	306 908	0,86%	305 135	302 522	فوارق التملك
0,00004%	91 276 273	2,18%	91 276 236	5,74%	89 327 599	84 478 680	مجموع الاصل

Δ%	يونيو 2017 (مؤقتة)	Δ%	2 016	Δ%	2 015	2 014	(درهم '000)
							البنوك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
-67,30%	3 711	-55,57%	11 351	-80,35%	25 548	130 006	الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أدوات التغطية المشتقة
-7,38%	6 761 312	-22,06%	7 299 945	11,12%	9 366 275	8 429 219	الديون اتجاه مؤسسات القروض المشابهة
-4,71%	63 154 871	3,42%	66 273 923	4,75%	64 084 707	61 179 716	الديون اتجاه الزبناء
-100%		13,58%	6 076 374	-11,45%	5 349 675	6 041 511	سندات المديونية المصدرة
22,64%	7 451 931	13,58%	6 076 374	-11,45%	5 349 675	6 041 511	سندات الدين التي تم إصدارها
							فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-39,58%	108 005	>100%	178 764	-99,82%	354	198 546	الالتزامات الضريبية الحالية
10,13%	883 249	15,09%	802 016	38,09%	696 840	504 624	الالتزامات الضريبية التي لم يحن أجل سدادها
>100%	3 290 149	8,89%	1 301 982	>100%	1195642	597 694	حسابات تسوية الوضعيات و التزامات الضريبية الأخرى ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
							المخصصات الاحتياطية -تقنيات عقود التأمين
4,31%	327 379	-12,77%	313 841	15,05%	359 778	312 705	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
-2,20%	44 530	-4,33%	45 532	>100%	47 593	15 488	صناديق ضمان خاصة
2,05%	1 972 951	18,68%	1 933 299	63,60%	1 628 989	995 703	ديون ثانوية
4,12%	6 267 286	6,05%	6 019 265	3,58%	5 675 853	5 479 816	رأسمال و الاحتياطي المتعلق به
33,58%	650 087	44,88%	486 677	>100%	335 913	51 101	الاحتياطيات الموحدة
37,10%	544 479	56,51%	397 138	NS	253 751	-22 049	-حصة المجموعة
17,95%	105 608	8,98%	89 539	12,32%	82 162	73 151	-حصة الأقليات
NA	2 760	<-100%	-8 739	-33,73%	13 865	20 920	المكاسب و الخسائر الكامنة أو المؤجلة
-33,94%	358 051	-0,83%	542 006	4,78%	546 569	521 630	نتيجة السنة المالية
-33,79%	347 758	-2,84%	525 206	5,37%	540 559	513 016	-حصة المجموعة
-38,73%	10 293	>100%	16 799	-30,23%	6 010	8 614	-حصة الأقليات
0,00004%	91 276 273	2,18%	91 276 236	5,74%	89 327 599	84 478 680	مجموع المبالغ المستحقة

V- عوامل المخاطر

يندرج نظام تدبير المخاطر الخاص بالقرض الفلاحي للمغرب في الإطار القانوني المعمول به وفي إطار أفضل الممارسات المقررة دوليا والتي تحدد بدقة العمليات الداخلية للمجموعة والخاصة بالمخاطر والمراقبة الداخلية. إن تدبير مخاطر القرض الفلاحي للمغرب موكول لمديرية الاعتمادات وتدبير المخاطر التي تُعتبر المكلفة بالإشراف والمراقبة وقياس المخاطر التي تتعرض لها المجموعة. أما مخاطر تسيير الودائع والاعتمادات ومخاطر السوق فهي تحت مسؤولية القطب المالي.

خطر القرض:

يكمن خطر القرض في خطر خسارة مرتبط بعدم أداء مقترض ما لديونه.

السياسة العامة لخطر القرض:

تعرف السياسة العامة لخطر القرض التي وضعتها المجموعة بعد موافقة هيئات الإدارة، بكونها مجموعة من قواعد السلوك التي تنظم عمليات أخذ وتسيير وتتبع ومراقبة خطر القرض. كما تسمح بتأسيس إطار تدخل آمن يفسح المجال لتطوير محكم لأنشطة البنك مع احترام مجموعة من المبادئ:

*** احترام التوجهات الإستراتيجية فيما يتعلق بالموقع القطاعي ومهمة الخدمة العمومية :**

- الحفاظ على مكانة الريادة في مجال الفلاحة.

- إعطاء مكانة هامة لتمويل الفلاحة الصغرى.

- التمويل المتوازن لمختلف مكونات سلسلة القيمة الفلاحية (الفلاحية الأولية والفلاحية و ما بعد الفلاحية).

- وضع سياسات إقليمية متوازنة عن طريق تمويل الفلاحة في جميع الجهات بالمغرب.

*** احترام المبادئ الأساسية لتسيير ورصد خطر القرض.**

- التأمين التمهيدي للأنشطة القرضية من خلال انتقاء دقيق للزبناء والأنشطة الممولة.

- تنويع الخطر.

- تقييم الأطراف.

- أخذ القرارات بشكل جماعي عن طريق تأسيس لجان على كل مستوى من مستويات القطاع.

- الفصل بين وظيفة الإنتاج والتقييم ووظيفة مراقبة الأخطار.

- الرصد الدوري لحافطة الانخراط.

- الكشف المبكر لخطر تراجع جودة الأطراف.

- السرعة في رصد الزبناء الذين يواجهون الصعوبات وفي تحصيل الديون المتأخرة.

- تقاسم المسؤولية في مجال مراقبة خطر القرض وقياسه و الإشراف عليه بين الأجهزة العاملة في القطاع والفرع القائم على خطر القرض والمراقبة الداخلية وهيئات الحكامة.

ويرتكز التنفيذ العملي للسياسة العامة لخطر القرض على:

-آلية للتنظيم والحكمة والمراقبة المهيكلة.

-إستراتيجية تسيير مخاطر خاصة بمميزات البنك.

-إستراتيجية محكمة للرصد والتقييم والقياس.

-قواعد وإجراءات داخلية معدة بإحكام.

إستراتيجية خطر القرض:

إن الإستراتيجية المتبعة من قبل المجموعة في مجال خطر القرض تسمح له بأن ينتقل من سياسة تصحيحية إلى سياسة وقائية للأخطار وذلك عن طريق آلية تسيير استباقي و ديناميكية تركز على:

-إستراتيجية التنوع على مستوى القطاعات والزبناء والجغرافيا مما يسمح بتنوع الأخطار وخفض خطر التركيز.

-نظام تحديد داخلي وتفويضات يحدد هامش المبادرة التي من الممكن أن تتوفر عليها الهيئات والوحدات العاملة في إطار الأهداف العامة لسياسة القرض.

-عملية منح قروض تعتمد على الانتقاء الجيد للمقترضين.

-تحديد أسعار ملائمة بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار جميع الضمانات المتعلقة بأي التزام مما يسمح بتعزيز أمان العملية بالنسبة للبنك.

-عملية رصد مستمرة ومقربة للالتزامات من خلال مؤشرات الرصد والإنذار، حتى يتسنى الكشف بسرعة عن التطورات المعاكسة وذلك من أجل السماح باتخاذ التدابير المناسبة؛

-عملية استرداد تقلل من تأثير تكلفة المخاطر وتحسن الربحية؛

كما تستند إستراتيجية البنك إلى نظام مراقبة وإشراف عام على مخاطر القرض، باعتباره مكملا أساسيا للتسيير الجيد من أجل فهم أفضل لأداء محفظة القروض وسياسة تسيير مخاطر القرض الخاصة بالبنك.

جهاز صنع القرار:

يتم تقديم جميع طلبات منح القروض للهيئة المختصة من أجل اتخاذ القرارات وذلك وفقا لنظام تفويضي يستند إلى المبادئ التالية:

-فصل المهام بين الكيانات التجارية والكيانات المسؤولة عن تقييم المخاطر لضمان جودة تقييم المخاطر والموضوعية في عملية صنع القرار.

- إضفاء الطابع الجماعي على القرارات من خلال مساءلة اللجان التي تتوفر على مستويات مختلفة من المهارات: تتم إدارة المهارات من خلال خطة مفوضة.

-الوقاية من المخاطر من خلال دراسة مختلف أصحاب المصلحة في ملفات طلبات القروض؛

-التحليل المبدئي للملفات من قبل الكيانات التجارية التي تنشئ الطلبات ثم تحليل المخاطر الذي تضطلع به الهيئات المكلفة بالمخاطر على مستوى الإدارة العامة للأخطار وفقا للمخاطر المتكيدة.

ويعبر نظام التفويض هذا الذي يعين مستويات السلطة وفقا لعدة معايير (مجموع العملاء من الأفراد/ المجموعات، وطبيعة الطلب، ونوع القرض، وتصنيف العملاء، ونوع نقطة البيع، وقطاع النشاط، وما إلى

ذلك.) ويضمن أن يتم التعامل مع الالتزامات الأكبر أو الأكثر خطورة على أعلى مستوى، وضمان المشاركة المناسبة للإدارة في أخذ مخاطر القروض.

آلية القياس والتقييم ورصد المخاطر:

لقد وضع القرض الفلاحي أنظمة تحليل وقياس متناسبة مع طبيعة وحجم العمليات مما يمكنها من حد مختلف المخاطر التي تعرضها لها هذه العمليات.

ويرتكز رصد آلية مراقبة الأخطار على:

-الإشراف على حوافظ الالتزام: تقييم جودة التزامات البنك وتطورها (وفقا لكل صنف من الزبناء أو مجموعة من الزبناء وطبيعة القرض وقطاع النشاط ودرجة الخطر، إلخ...)

-رصد جودة إنتاج القرض: قياس جودة منح البنك وتطوره مع حفظ مجموعة من المحاور (وفقا للجنة المانحة والشبكة ونوع القرض والمنطقة الجغرافية والقطاع الاقتصادي ودرجة الخطر، إلخ...)

- رصد خطر تركيز الحافطة: فردية (زبون أو مجموعة ذات اهتمام)، أو قطاعية أو جغرافية، إلخ...

- رصد جودة الحافطة (نسبة أو عدد المستحقات غير المسددة، المستحقات الحساسة والديون المتأخرة، إلخ...)

يتم تسيير الإشراف الموحد والشامل من قبل مصلحة إدارة مخاطر القروض التي تقوم بالدراسات الضرورية وتضع رهن إشارة هيئات أخذ القرارات وسائل تقييم ورصد حافطة الالتزام.

محاكاة وضعيات الأزمة (اختبار الضغط).

إن محاكاة وضعيات الأزمات التي تعتبر ممارسة أساسية لتسيير المخاطر تهدف إلى تقدير احتمال تأثير الصدمات على حافطة القروض وتقييم مدى قدرة البنك على التحمل.

نظرا لسياسة المخاطر، يقوم البنك بنوعين من محاكاة الأزمات:

-محاكاة لحالات الأزمات بغرض تقييم مدى ضعف حافطة القروض في حالة انقلاب الأوضاع أو تدهور جودة أحد الأطراف.

- محاكاة لحالة الأزمات فيما يخص أهم أشكال تركيز مخاطر القرض مع تحليل أثارها على النتائج ورأس المال.

تتم دراسة نتائج حالات محاكاة الأزمات هذه من أجل تحديد أخطار التغيرات المحتملة لأوضاع السوق والظروف التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على رأس المال والنتائج وتقييم مدى القدرة على مواجهة مثل هذه الأوضاع. ويمكن للبنك اتخاذ عدة أنواع من التدابير بعد تحليل النتائج، لاسيما:

- مراجعة الحدود الداخلية،

-خفض التعرض القطاعي أو تعرض بعض الأطراف،

-تخصيص رؤوس أموال داخلية إضافية.

آلية الاسترداد:

يكتسي الاسترداد أهمية بالغة في التسيير التصحيحي لخطر القرض باعتبار أنه يمكن البنك من استرجاع المبالغ المستحقة لدى الجهات المفلسة وبالتالي خفض التأثير على تكلفة الخطر.

وترتكز آلية الاسترداد على المبادئ التالية:

- تفضيل التسوية الودية على الإجراءات القضائية.

- تعزيز استرداد التكاليف

- إشراك المسؤولين عن المبيعات في التسيير الاحترازي للخطر وفي استرداد المستحقات منذ ظهور أول بوادر الصعوبات لدى الطرف الآخر.

- تقع المسؤولية الأولى لنقطة البيع على حافظة التزاماته وعلى طول سلسلة القرض.

- تركيز الجهود على المستحقات المهمة وتصنيع عملية الاسترداد بالنسبة للقروض الصغيرة لا سيما فيما يتعلق بالمستحقات التي ينبغي معالجتها بصفة جماعية.

يتم توحيد عملية استرداد الديون عن طريق مذكرات إدارية وإجراءات تحدد طرق وهايكل للرصد والمراقبة.

خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر إمكانية تأثير التغيرات في عوامل مخاطر السوق، مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وأسعار السلع الأولية، على إيرادات مجموعة القرض الفلاحي للمغرب أو خفض قيمة حافظاتها المالية.

ويهدف تسيير مخاطر السوق الخاص بمجموعة القرض الفلاحي للمغرب إلى تسيير ومراقبة التعرض لمخاطر السوق من أجل تحسين ثنائية الخطر والمردودية مع الحفاظ على مواصفات سوق تتسق مع مكانة البنك باعتباره مؤسسة مالية رائدة في مجال تمويل الفلاحة والعالم القروي.

ويشكل التطابق المفهوم الأساسي المستخدم في معالجة المعاملات على مستوى غرفة التداول من أجل التصدي للخطر وتحقيق توحيد الميزانية العمومية للبنك.

إستراتيجية مخاطر السوق

تعتبر إستراتيجية تسيير مخاطر السوق جزءا من السياسة العامة للمخاطر الخاصة بمجموعة القرض الفلاحي للمغرب، والتي تعد بدورها جزءا من تسيير مراقبة احترازية ودقيقة. ويتم اعتماد السياسة العامة لمخاطر السوق من قبل مجلس الإدارة ومجلس الرقابة.

ويعتمد تسيير مخاطر السوق على المبادئ التالية:

- سلامة تطور أنشطة السوق؛

- الالتزام بقواعد بنك المغرب فيما يتعلق بالتسيير الاحترازي للمخاطر ونظام الإجراءات والمنشورات والمذكرات الداخلية.

- تعزيز مراقبة إستراتيجية التفاوض.

- وضع الحدود (العملاء والبنوك ومحفظة الأوراق المالية والمعاملات التي تتم في نفس اليوم لحساب خاص (...).

- تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتحديد مخاطر السوق وقياسها ومراقبتها.

- اعتماد الممارسات الفضلى على مستوى تسيير مخاطر السوق لجميع الصناديق الفرعية.
وقد تمت ترجمة هذه المبادئ التوجيهية إلى سياسية مخاطر السوق وتتكون من آلية محكمة التنظيم.

السياسات والإجراءات:

ويتم الإشراف على أنشطة السوق عن طريق آلية شاملة من الحكامة والأمن وإدارة المخاطر وإدارة الحدود.
وتستند هذه الآلية إلى خلفية وثائق موحدة، ونظام معلومات فعال، وإعداد تقارير منتظمة:

وتنقسم هذه السياسة إلى تعميمات وترتيبات تنظم أنشطة السوق، ولا سيما:

-إجراءات لجميع عمليات أنشطة الأسواق؛

-آلية تحديد فعالة؛

-أدوات الرصد وإعداد التقارير؛

-معلومات عن منهجيات قياس المخاطر والمصادقة على صحة نماذج التقييم .

ومن هذا المنطلق فإن هيئات الحكامة تتكون من لجان مختصة، وهي:

-تمثل المهمة الرئيسية للجنة البنك التجاري الدولي في التأكد من إستراتيجية البنك التمويلية في أسواق المال والأرصدة بين البنوك والديون الخاصة، بالإضافة إلى إستراتيجية الاستثمار في جميع الأدوات المالية. وهي مسؤولة أيضا عن اتخاذ القرارات بشأن المخاطر الرئيسية المرتبطة بمختلف العمليات المنفذة وأي خيارات إستراتيجية تتعلق بأنشطة البنك التجاري الدولي.

- لجنة تغيير العملاء المحدودين، المخولة للبت في وصول العملاء إلى السوق، والحدود الممنوحة لكل عميل ونوع المعاملة التي سيتم معالجتها (المدة، والمعاملات المحلية، والمعاملات غير المقيمة)؛

- تلي لجنة الخزينة وإدارة الأصول والخصوم الحاجة إلى إدارة نقدية قصيرة الأجل وبشكل عام إدارة المخاطر المالية للبنك.

جهاز إدارة و مراقبة مخاطر السوق

من أجل رصد المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة السوق المختلفة والإشراف عليها، أنشأت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب آلية منظمة تركز على المحاور التالية:

- نظام تفويض السلطة يحدد عملية الطلب، المصادقة على الحدود وترخيص التجاوزات؛

-احترام مبدأ الفصل الوظيفي والتنظيمي لوظائف المكاتب الأمامية والوسطى والخلفية ؛

-مجموعة من أدوات إدارة ومراقبة مخاطر السوق،

- تعزيز نظام المراقبة الداخلية من خلال أدوات المراقبة الدائمة؛

-تعزيز نظام إسناد التراخيص والتحكم فيها.

الحدود الرئيسية

بالإضافة إلى الحدود التنظيمية المطبقة على جميع أنشطة السوق، بما في ذلك حدود المراكز، توجد حدود داخلية أخرى لحافطة المفاوضات والاستثمارات وأنشطة الصرف الأجنبي. وتشمل:

- الحد الأقصى لحجم مراكز الصرف الآجلة و حافضة المفاوضات والاستثمار؛
- مدة وحساسية حدود حافضة المفاوضات والسندات .
- الحد القصير من وضعية أسعار الصرف.
- يتم التحكم في إدارة الحدود بالكامل وهذه الحدود يتم:
- تحليلها ومنحها من قبل اللجان ذات الصلة.
- تعريفها على نظام المعلومات الذي يضمن مراجعة الحسابات.
- التحكم فيها عن طريق هذا النظام نفسه الذي يمنع الفائض غير المصرح به؛
- استعراضها وفقا لاحتياجات العملاء و سياق السوق.

نظام تتبع المؤشرات

- تتم مراقبة مخاطر السوق بشكل يومي من قبل إدارة مخاطر السوق المركزية. وتتحقق اللجنة عن طريق تقارير نصف سنوية من مستويات التعرض، والأداء، ومخاطر السوق، والامتثال للمتطلبات التنظيمية، والامتثال لآليات التحديد.
- وتقوم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب باختبارات لمخاطر السوق لجميع قطاعات السوق وفقا للمتطلبات المنهجية المنصوص عليها في إطار تقرير بنك المغرب، وكذلك محاكاة لحافضة المفاوضات في الحالات القصوى مع مراعاة ظروف الحافضة وظروف السوق والمخاطر ذات الصلة:
- تقديم تقارير منتظمة إلى المشرف والسلطات الإشرافية؛
- نظام داخلي للإبلاغ الإداري عن عملية الإشراف على المخاطر.

أدوات مراقبة وإدارة مخاطر السوق

واعتمدت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب على منظومة لإدارة ومراقبة مخاطر السوق تركز على استخدام منهجية القيمة المعرضة للمخاطر و تحليلات الحساسية لكل حافضات المفاوضات والاستثمار

القيمة المعرضة للمخاطر:

القيمة المعرضة للمخاطر هي الحد الأقصى للخسائر (تغير التقييم) التي يمكن أن تحصل في غضون عدد (ع) من الأيام، مع احتمالية (أ) الوقوع في الخطأ، أي مجال ثقة 1-1 .

إن الطريقة التي يستخدمها البنك لحساب القيمة المعرضة للمخاطر هي طريقة نموذج يستند إلى المردودية السابقة. وهذه الطريقة هي عبارة عن قياس التطور المحتمل لقيمة المحفظة عن طريق محاكاة التغيرات في ظروف السوق على غرار ما كانت عليه في الماضي.

يتمتع بنك القرض الفلاحي للمغرب بمستوى ثقة تصل إلى 95% وأفق زمني ليوم واحد. يعرض هذا المؤشر نشاط صرف العملات لخسارة محتملة بنسبة 0.22% من إجمالي وضعية أسعار الصرف.

وعلى الرغم من أن القيمة المعرضة للمخاطر هي أداة لإدارة مخاطر السوق ومؤشر مخاطر يستخدم على نطاق واسع في تمويل السوق، فإن له حدودا.

وإدراكا منها للقيود المفروضة على نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، تستخدم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب وسائل أخرى لإدارة مخاطر السوق، بما في ذلك، على سبيل المثال، تحويل منحنيات الأسعار وأسعار العملات.

السياريوهات الرئيسية المختارة

-التغير في النسب بمعدل 5-/+ و 10 -/+ و 25-/+ و 50-/+ (المؤشر الشامل ومؤشر النضج).

-تغير صرف العملات بنسبة 1-/+ و 0.5 بالمئة مع الأخذ بعين الاعتبار تركيبة الدرهم المغربي و الارتباط بين الأورو والدولار.

مخاطر إدارة الأصول والخصوم

ويتطلب تقييم موقف البنك فيما يتعلق بحدوث مخاطر أسعار الفائدة والسيولة حساب مجموعة من المؤشرات استنادا إلى البيانات والمعلومات التي يستخدمها مدراء إدارة الأصول والخصوم.

وترتكز مراقبة مخاطر إدارة الأصول والخصوم من ناحية على تحليل النظرة المستقبلية لوضع السيولة ووضعية أسعار الصرف للمدى القصير و المتوسط و الطويل لمؤسستنا، ومن ناحية أخرى، على رد فعل المؤشرات الرئيسية من الظروف الاستثنائية (أزمة السيولة، وتقلبات أسعار الفائدة، وما إلى ذلك) من خلال برنامج محاكاة الأزمات الذي تم تطويره داخليا.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها التأثير السلبي للتغير غير المواتي في أسعار الفائدة على الوضع المالي للمؤسسة نتيجة لجميع المعاملات في الميزانية العمومية وخارج الميزانية العمومية باستثناء المعاملات موضوع التغطية.

تتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة من خلال:

- تحليل تطور هيكل الميزانية العمومية من خلال التمييز بين النسب الثابتة والمتغيرة .

- قياس الجمود / الفجوات: استنادا إلى الجداول الزمنية للعناصر التعاقدية في الميزانية العمومية وافتراضات التخلّص الثابت التي تمت المصادقة عليها من قبل لجنة الخزّانة ولجنة ألم بالنسبة لبنود الميزانية العمومية غير المدققة، يقوم مدراء إدارة الأصول والخصوم بقياس أهمية الفجوات لكل مرحلة استحقاق من أجل تحديد المخاطر الخاصة بالبنك.

-إجناز اختبارات الضغط: يقوم مدير إدارة الأصول والخصوم بقياس تأثير حركة موازية قدرها 100 نقطة أساس، و 200 نقطة أساس) تنظيمية (، و 300 نقطة أساس، على البنك الوطني الوطني، وصناديق البنك الاقتصادية. وتقرن هذه الآثار فيما بعد بالحدود الداخلية المقررة. ويتناول هذا التحليل تفاصيل هذا التأثير (حسب نوع النشاط) (التجاري / المالي

في 31 ديسمبر 2016، كان التأثير على صافي الدخل المصرفي ورأس المال التنظيمي للتغيرات غير المواتية في معدل 200 نقطة أساس -1% و -0.6% على التوالي، على مستوى واحد أقل من الحدود الداخلية

إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر تعرض البنك للخسارة إذا لم تتوفر في الوقت المناسب السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماته المالية.

قد تنشأ هذه المخاطر من هيكل الميزانية العمومية بسبب عدم التطابق بين الاستحقاقات الفعلية للأصول والخصوم والالتزامات ومتطلبات التمويل للعمليات المستقبلية وسلوك الزبائن وإعاقه السوق المحتملة أو الظرفية الاقتصادية.

تتم مراقبة مخاطر السيولة داخل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشكل منتظم من قبل هيكل إدارة الأصول والخصوم بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية (غرفة المداولات، مخاطر السوق، البنك التجاري، الخ...)

وتسمح هذه الآلية التي تم إنشاؤها للبنك بإعادة التمويل في ظل أفضل الظروف وتماشيا مع خطته الإستراتيجية واحترام الحدود التنظيمية والداخلية التي تنظم هذه الوظيفة.

كما أن إعداد خطة التمويل ينطوي على تقدير الأرصدة النقدية في المستقبل على أساس دينامي، مع مراعاة التدفقات والتدفقات الرئيسية المتوقعة الناتجة عن الأنشطة التجارية والمالية للبنك. ويتم هذا التمرين بتطبيق ثلاثة سيناريوهات تختلف باختلاف مستوياتها. وتتعلق الافتراضات المستخدمة أساسا بأهداف الأعمال وقدرة البنك على جمع الأموال في السوق النقدية.

وبالإضافة إلى الإطار التنظيمي، قامت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتطوير مجموعة من الأدوات (فجوات السيولة، واختبارات الضغط المحددة، ونسب التركيز، إلخ (التي تغطي المدى القصير والمتوسط والتي يتم تحليلها) من أجل تحديد، في حالة المتطلبات النقدية، تدابير التحوط المناسبة التي ستعتمدها لجنة الخزنة و الأصول والخصوم.

وفي أعقاب تطبيق نسبة السيولة قصيرة الأجل، قام البنك بإدخال إجراءات جديدة تركز على تعزيز أصوله السائلة والقابلة للتحقيق وتحسين ميزانيته العمومية مع الحفاظ على مستوى الربحية. وهكذا، خلال عام 2015، حصل القرض الفلاحي على مكانة فوق الحد الأدنى التنظيمي المطلوب.

المخاطر التشغيلية

وتعرف المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات أو الموظفين أو الأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية."

إستراتيجية المخاطر

من السمات المميزة للمخاطر التشغيلية كونها مخاطر منتشرة وذات نطاق واسع جدا ، وهي تخص تقريبا جميع عمليات البنك. و لهذا السبب تعتبر المخاطر التشغيلية قضية رئيسية يجب أن تؤثر وتعبأ من أجلها جميع الجهات الفاعلة في البنك.

إن نظام إدارة المخاطر التشغيلية الذي تم إنشاؤه على مستوى البنك يسمح بمراقبة موثوقة ومعرفة تامة بالمخاطر التشغيلية المتكبدة وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لتخفيف هذه المخاطر والتحكم فيها من خلال وتنفيذ رسم خرائط للمخاطر، وإدخال مؤشرات رصد المخاطر تدريجيا.

ويستند هذا النظام إلى تطبيق ممارسات سليمة لإدارة المخاطر التشغيلية وهي:

-وضع ميثاق واضح لإدارة المخاطر التشغيلية يوزع على جميع أصحاب المصلحة المشاركين في العملية؛

-ثقافة قوية للمخاطر التشغيلية داخل الشركة

-التقارير الداخلية.

-ومن أجل السيطرة على المخاطر التشغيلية، وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب سياسة إدارة للمخاطر التشغيلية التي تشكل جزءا من نظام التحسين المستمر.

-جمع البيانات عن المخاطر (المحتملة) و / أو الحوادث (المعروفة)؛

-تحليل المخاطر (المحتملة) و / أو الحوادث (المعروفة) وتقييم عواقبها المالية؛

-تتبيه المسؤولين الرئيسيين عن الحوادث المذكورة؛

-التوفر على أدوات ومؤشرات الرقابة موجهة إلى جميع الجهات الفاعلة لتوصيل البيانات حول المخاطر (المحتملة) و / أو الحوادث (المعروفة)، و تقييم التعرض للمخاطر التشغيلية كذلك؛

- اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية ضرورية للحد من الآثار، واحتمال وقوع الحوادث مع ضمان الرصد المنتظم.

سياسة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشأن المخاطر التشغيلية

تتم صياغة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية مع مراعاة الكيانات المشاركة في عملية التقييم ومراقبة المخاطر.

ونظرا لطبيعة المخاطر التشغيلية، تتضمن الأحكام التنظيمية الداخلية عددا كبيرا من الجهات الفاعلة المشاركة في:

- تحديد المخاطر وتقييمها؛

-جمع الحوادث ورصدها،

-توعية وتنشيط فرع الحوادث التشغيلية؛

-استخدام خرائط المخاطر كجزء من أنشطة الرقابة والتدقيق.

وعليه، فإن المذكرات الداخلية الرئيسية التي تحكم المخاطر التشغيلية هي كالتالي:

-ميثاق إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة: يحدد السياسة العامة لإدارة المخاطر التشغيلية داخل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، من حيث:

-نموذج التمثيل وتقييم المخاطر (تعريف المفاهيم ووصف البيانات ووصف المعايير).

-نموذج لمؤشرات مراقبة المخاطر وآليات تغطية المخاطر.

-نموذج جمع الحوادث.

-وصف تنظيم إجراءات قطاع المخاطر "المخاطر التشغيلية" (الجهات الفاعلة والأدوار والمسؤوليات، التشغيلية...).

-وصف إجراءات إدارة المخاطر التشغيلية.

تنظيم قطاع المخاطر التشغيلية

يتمحور تنظيم قسم المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة حول:

- الوظيفة المركزية على مستوى المقر، المسؤولة عن تصميم وتوجيه الأدوات المنهجية وتكنولوجيا المعلومات، والتي تسمح بتنفيذ نظام فعال وشامل ومتجانس لمراقبة المخاطر لفائدة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب.

- مراقبة مخاطر التشغيل المعينة على مستوى الشبكة والشبكة الفرعية والمستوى المركزي كجزء من عملية جمع الأحداث والحوادث والخسائر. وتتولى هذه العمليات مسؤولية تحديد الأحداث التشغيلية والحوادث والخسائر وحصرها داخل أداة إدارة المخاطر، وهي تساهم في تحديث خرائط المخاطر التشغيلية وضمان تنفيذ الخطط التشغيلية وإجراءات لتعزيز نظام إدارة المخاطر.

- مراسلو المخاطر التشغيلية (هيئات الرقابة الداخلية والهيئات الأخرى) على مستوى المقر والشبكة المسؤولين عن تحديد الحوادث والمخاطر المتعلقة بأنشطة وإجراءات ونظام الهيئات الخاضعة للمراقبة.

من حيث نهج الإدارة العامة، يعتمد تنظيم مخاطر المخاطر التشغيلية على مستويين:

- **المستوى الأول:** إن قياس ومراقبة مخاطر التشغيل هو من مسؤولية هيئة المخاطر التشغيلية.

وبوجه خاص، فهي مسؤولة عن تزويد الشركات بمعلومات عن مستوى مخاطرها التشغيلية، وذلك من أجل إطلاع قراراتها بشأن الإجراءات الرامية إلى تغطية هذه المخاطر.

- **المستوى الثاني:** تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تغطية المخاطر، والكشف عن الحوادث وجمعها هي مسؤولية خطوط الأعمال، والكيانات المسؤولة عن المراقبة.

الأدوات الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية

الأدوات المنهجية الرئيسية هي: رسم خرائط المخاطر التشغيلية وعملية جمع الحوادث.

خرائط المخاطر التشغيلية

ويستخدم نظام إدارة المخاطر التشغيلية نهجا يحدد المخاطر ويرتبها بحسب الأولوية، ثم يطبق استراتيجيات للتخفيف منها. ويشمل هذا النهج منع المشاكل المحتملة (الأحداث) والكشف المبكر عن المشاكل الراهنة (الحوادث...).

وقد تم اعتماد نهجين من قبل وظيفة المخاطر التشغيلية لتحديد المخاطر وتقييمها:

- نهج يعتمد عقد لقاء بين الموظفين التشغيليين للتعبير عن آرائهم بشأن المخاطر التي ينطوي عليها نشاطهم من خلال مقارنتها بالضوابط المطبقة (استقصاءات العينات، ومهمة الفرق، والتحكم عن بعد، وما إلى ذلك).

- نهج قائم على زيادة الأحداث والحوادث من خلال مصادر مختلفة (المراقبة المستمرة على مستوى الشبكة والمقر، رصد المخاطر التشغيلية، المراقبة العامة).

- خلال السنة المالية 2015، تم تحديث خارطة مخاطر نصف سنوية، وكانت إنجازاتها تتعلق أساسا بالإجراءات التالية:

- تحديث قائمة العمليات الرئيسية والعمليات الكلية من خلال ربطها بالمخاطر المحددة؛

-مراجعة التقييم النوعي والتحقق منه وتصنيف المخاطر التي يقوم بها البنك من حيث احتمال حدوثها
والخسارة المتكبدة،

-استعراض وتحديث خطط العمل؛

-تعديل خرائط المخاطر التشغيلية القائمة من قبل المخاطر الجديدة .

-تحديث بيانات المخاطر التشغيلية .

-تصنيف المخاطر وفقا لنظام الرقابة المنفذة .

عملية تجميع الأحداث والحوادث والخسائر

وتستند هذه العملية على مستويين من التجميع:

-يتم النظر في الحوادث عند اكتشافها بواسطة التتابع التشغيلي باستخدام النموذج المخصص. ويتم التحكم في الحوادث المبلغ عنها، من قبل مدراء المخاطر التشغيلية، الذين يتحققون من اكتمالها واتساقها وأهميتها. ويحددون حالة الخطر المقابلة في رسم خرائط المخاطر (إن وجدت) ويمكنهم، إذا لزم الأمر، إثراؤها.

-يتم الكشف عن الحوادث بواسطة أجهزة مراقبة داخلية عن طريق القيام بمراقبة يومية عن بعد أو من خلال بعثات ميدانية للكشف عن الاضطرابات عبر مراحل سير عملية التحقق من قواعد البيانات التي تسمح بإغناء قاعدة المعطيات و ضمان متابعة تنظيم الاختلالات التي تم اكتشافها.

ويمكن تقسيم عملية تصعيد الأحداث والحوادث والخسائر المتعلقة بالمخاطر التشغيلية إلى خمس خطوات:

الخطوة 1: تحديد الأحداث والحوادث والخسائر.

الخطوة 2: إدخال البيانات .

الخطوة 3: مراقبة البيانات التي تم جمعها .

الخطوة 4: توفير معلومات وإغلاق سجل الحادث.

الخطوة الخامسة: توحيد الأحداث والحوادث والخسائر والإبلاغ عنها .

تنبيه

إن المعلومات المُشار إليها في هذا البيان لا تُشكل سوى جزءا من بيان المعلومات المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/027/2017 بتاريخ 20 شتبر 2017. توصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالإطلاع على نصّ بيان المعلومات الكامل الموضوع رهن إشارة العموم.